مواقف الجزائريين من السياسة الاستعمارية (العقارية) عقب مجاعة 1867م.

Algerians' stances towards colonial - real estate - policy after the famine of 1867 AD

مختاري الطيب.
جامعة عبد الحميد بن باديس؛ مستغانم (الجزائر).
البريد الإلكتروني: *tayebmo70@gmail.com*

تاريخ الإرسال: 22/03/05؛ تاريخ القبول:22/05/09؛ تاريخ النشر:22/06/01

الملخص:

تتقب هذه الدراسة في فترة الستينيات من القرن التاسع عشر، التي عاشتها الجزائر تحت وطأة الاستعمار الفرنسي وهي من أصعب الفترات التي مرّت على الجزائريين، لما نالهم من الفرنسيين، حيث نعالج ظهور المجاعة التي شهدتها الجزائر بعدما كان قد ساد الجفاف وعم الجراد ورجت الأرض بالزلازل، التي انتهت بكارثة ديمغرافية لسنتي 1867م - 1868م، جاءت نتيجة للسياسة الاستعمارية الفرنسية، وما طال الجزائريين من قتل وتشريد ومصادرة للأملاك، مارسها جميع من حكم الجزائر بداية من دي بورمون مرورا بكلوزيل وبيجو وغيرهم، وقد اتسع نطاقها في عهد الإمبراطور نابليون الثالث الذي حكم كرئيس للجمهورية بداية من سنة 1848م ثم إمبراطورا إلى غاية 1870م.

ونتطرق أيضا في هذا المقال إلى ردود الفعل الجزائرية في جانبها النضالي المطلبي السلمي، الذي لم يكن مؤطرا حول مطالب سياسية راديكالية، وإنما تمثلت في شكاوى وغالبيتها مرتبط بالمعاناة اليومية الاجتماعية، تتعدى المطلب الاجتماعي أحيانا إلى رفض التعدي على الثوابت خاصة اللغة، صلاحيات القاضي المسلم، رفض التجنس وغيرها. مما يؤكد أن الجزائريين كان لهم نضج إلا أن الظروف وقلة الحيلة وطبيعة المرحلة تجاوزتهم أحيانا.

الكلمات المفتاحية: المجاعة؛ لجنة لوهون؛ المطالب؛ الاستعمار؛ الجزائر؛ الكارثة.

Abstract:

This study explores the period of the sixties of the nineteenth century, during which Algeria lived under the pressure of French colonialism, and it was one of the most difficult periods that the Algerians experienced, because of what they suffered from the French. Which ended in a demographic catastrophe for the years 1867 AD - 1868 AD, came as a result of the French colonial policy, and the long killing, displacement and confiscation of property, practiced by all of the rule of Algeria, starting from De Bormon through Clausell and Peugeot and others, and its scope expanded during the reign of Emperor Napoleon III who ruled as President of the Republic Beginning in the year 1848 AD and then Emperor until 1870 AD.

In this article, we also address the Algerian reactions in their peaceful and militant side, which were not framed around radical political demands, but were represented in complaints, the majority of which are related to daily social suffering. Refusal of naturalization and others. This confirms that the Algerians had maturity, but the circumstances, lack of resourcefulness and the nature of the stage sometimes overtook them.

Key words: famine; Luohun Commission; demands; colonization; Algeria; disaster.

مقدمة:

تعتبر فترة الستينيات من القرن التاسع عشر من أصعب الفترات التي مرّت على الجزائريين لما لحقهم من الفرنسيين، وما مسهم من كوارث ومجاعات، انتهت بكارثة ديمغرافية سنتي 1867م - 1868م .

أسلط الضوء في هذا المقال على إشكالية السياسة العقارية التي طبقها نابليون الثالث والمجاعة والمطالب الجزائرية خلال ستينيات القرن التاسع عشر. حيث بدأت المقال بسياسة نابليون الثالث والتي أرى أنها أكملت على ما تبقى للجزائريين، متطرقا إلى سياسته التي جمعت بين الأسلوب العسكري الوحشي والاستغلال اللامتناهي للإنسان والثروة. كما تناولت المجاعة التي مست الجزائريين، ولجنة (لوهون *Lohon*) ولجنة (راندون *Randon*)، والمطالب الجزائرية عقب هذه الكارثة.

وظفت في هذا المقال عدة مناهج، منها الوصفي المناسب لاسترداد وتتبع الأحداث التاريخية، كذلك المنهج التحليلي النقدي الذي يبرز مدى وعي بعض الجزائريين بمشاكل عصرهم وأبناء وطنهم، وكذا المنهج الإحصائي بإبراز حقائق رقمية تبين خطورة وحجم الكارثة التي ألمت بالجزائريين من جراء السياسة الاستعمارية الفرنسية. وهذا انطلاقا من مجموعة من المؤلفات المطبوعة سواء كانت مصادر أو مراجع .

كان الهدف من وراء هذا المقال هو الوقوف على المعاناة الجزائرية والتجاوزات الفرنسية الاستعمارية، وكذا عن بداية تبلور حركة مطلبية، سيعاد بعثها بمناسبة قدوم(**لجنة فيري *Ferry*)**

للجزائر سنة 1892م ببروز شخصيات جديدة ستكون نواة العمل السياسي في بداية القرن العشرين.

سياسة نابليون الثالث في الجزائر وانعكاساتها على الجزائريين 1848-1870م:

عمل (نابليون الثالث *Napoleon3*)على الجمع بين العمل العسكري التوسعي وتشجيع الاستعمار الرأسمالي، مع محاولة استمالة الجزائريين، كما اتبع أسلوب الأرض المحروقة وطارد السكان واحرق عشرات القرى، وقطع الأشجار لإرغام سكانها على الخضوع للسيطرة الفرنسية، فاحتل الجيش الفرنسي في عهده منطقة الأغواط سنة 1852م وورقلة بمساعدة أولاد سيدي الشيخ وعلى رأسهم سي حمزة أغا منطقة الأغواط، ثم احتل توقرت ووادي سوف سنة 1854م(العربي المنور، 2006:2 :201).

عمل أيضا على إخضاع منطقة القبائل حيث كانت أول محاولة لإخضاعها سنة 1837م بقيادة (شوانبرغ *Chwanberg*) برا والجنرال (بريقو *Berrego*)بحرا نحو منطقة يسر. أما حملة 1857م فبعث راندون بمخططها إلى فرنسا في 15 جانفي للموافقة عليها، حيث أرسل نابليون الثالث في طلبه في مارس للتباحث حولها، وقد حظيت بالموافقة، وبدأ راندون في تنفيذها مع شهر ماي إذ وصل منطقة تيزي وزو في 17 ماي وألقى القبض على لالا فاطمة نسومر، وتمّ تغريم المقاومين بـ 2 مليون فرنك وتخريب المداشر ومصادرة المواشي. *A.W.O (Sous Série Conquête De La Kabylie)*

كما كان لراندون امتداد وغزو في منطقة الجنوب الغربي بعدما ساءت علاقة فرنسا بأولاد سيدي الشيخ سنة 1864م الذين قادوا المقاومة في المنطقة لغاية 1881م.

شجع نابليون الثالث سياسته الاستعمار الرأسمالي من خلال تطوير زراعة القطن بالجزائر، واستحداثه جائزة مقدرة بألفي فرنك لمن يزرع أكبر مساحة على مدار خمس سنوات مخصصا مائة مليون فرنك ومساحة أربعمائة ألف هكتار لذلك، وأسس أربع شركات لزراعة القطن خاصة في منطقة الهبرة تتقدمهم شركة جنيف التي تحصلت في منطقة سطيف لوحدها على عشرين ألف هكتار سنة 1853م(شارل أندري جوليان، 2008 : 683).

حاول نابليون الثالث الالتفاف على المقاومة والتقرب من الجزائريين حيث زار الجزائر سنة 1860م للاطلاع على الأوضاع بنفسه، وامتدت زيارته من 17 ماي إلى 19 جوان، فأعجب بالجزائريين وألعاب الفنتازيا واعتبر الجزائريين جيشا وليس شعبا، واصفا إياهم بشعب من حديد يعيش على أرض من نار. كما كانت له زيارة ثانية في 1865م امتدت من 3 ماي إلى 7 جوان (Warnier, 1865 :114) .

وقام بالسيطرة على الأرض والتي هي أساس العملية الاستيطانية الاستعمارية، فكلّف الحكومة بإعداد مشروع قرار مشيخي يتيح تمليك الجزائريين بمنظور فرنسي، وهي فكرة سبق وأن طرحها (بيليسي *Pelessier*)الحاكم العام سنة 1860م في إطار تجريد القبائل من أراضيهم ومنحها للمستوطنين بعد تزايد الطلب عليها.

واقترح القانون المشيخي تمليك القبائل حتى تتم تسهيل عملية نقل الملكية من الجزائريين إلى المستوطنين، فصنف أراضي العرش

إلى قسمين، قسم للقبائل والقسم الثاني يصبح ملكية عمومية فرنسية، يتم استغلاله في عملية الاستثمار أو بيعه للمستوطنين، قدّرت الأراضي غير المستغلة حسب الإدارة الاستعمارية بالخمس والتي وجب وضع اليد عليه من طرف فرنسا(Lanessan ,1886 :40).

تمثل مشروع القرار المشيخي الذي راعى راندون في إعداده: الملكية، المبادرة الفردية، شراكة رؤوس الأموال، تسهيل استغلال الأرض مهما كانت طبيعتها مع احتفاظ فرنسا بحق التصرف فيها في إطار المنفعة العامة.

كانت المنطقة المعنية بالقرار المشيخي لسنة 1863م تمتد من الحدود المغربية إلى الحدود التونسية، ومن الساحل شمالا نحو الجنوب على مسافة 120 كلم في الغرب الجزائري والوسط، أمّا شرقا فتمتد على مسافة 240 كلم، تتمثل مناطقها المعلمية في سبدو، سعيدة، تيارت، بوغار، بوسعادة، بسكرة، تبسة، على مساحة تقدر بـ 14.1 مليون هكتار حيث تتواجد 1200 قبيلة ممثلة في 10 ألاف دوّار، يقطنها 2.3 مليون جزائري من مجموع 3 ملايين (Statistique Et Document , 1863 :111)

صدر القرار المشيخي عن مجلس الشيوخ في 13 افريل 1863م وصودق عليه بتاريخ 22 افريل 1863م وهو عبارة عن سبعة مواد . ثم صدر مرسوم 23 ماي 1863 ليكمل ويشرح كيفية تطبيقه، وقد تضمن 6 أبواب مقسمة إلى 37 مادة. (Constitution De La Propriété En Algérie , 1863 : 2) .

جعل القرار المشيخي القبائل الجزائرية مالكة للأراضي التي تستغلها، وأكّد على الشروع في عملية تقسيمها على الأعراش بصفة فردية مع تحديد الأراضي ذات المنفعة العامة، والاحتفاظ بها لصالح

فرنسا، كما أكّد على الاحتفاظ بأملاك البايليك لصالح فرنسا، وقد ألغى ما تضمّنه قانون 14 جوان 1851م المثبت للملكية، ومنع عملية تثبيت ملكية الأراضي المتنقلة بين الأشخاص إلا بعد صدور عقود الملكية، مع استثناء الأراضي التي خصصت للمصلحة العامة.

وفي هذا السياق صدر المرسوم الإمبراطوري الذي أكمل القرار المشيخي متضمنا مقدمات تنظيمية توضح الأعراش المعنية بالتقسيم، حيث يتم تحديد أراضيها من خلال لجنة إدارية يختارها الحاكم العام، كما أكّد على وضع مخططات طبوغرافية للمنطقة المعنية بالتقسيم وضبط حدودها بشواهد معلمية، مع الأخذ بعين الاعتبار ملكية الدومين. وبعد ذلك تأتي مرحلة تقسيم أراضي العرش بين الدّواوير، مع نقل الملكية بين أهل الدوار وتحميل الجزائريين المستفيدين من الملكية المصاريف المالية المترتبة عن العملية (Constitution De La Propriété En Algérie , 1863 : 5)

يؤكد الواقع أنّ العملية تمت فيها مراعاة مصلحة فرنسا بالدرجة الأولى، من خلال ما تحتفظ به لنفسها، وما يمكن أن تقتطعه في إطار المصلحة العامة وممرّات الارتفاق وتحديد مساحات خاصة لمرور الفرق الأمنية والجيوش، كما خصصت أراضي الكلأ لقبائل الجنوب الوافدة على المنطقة التلية وهي ذريعة للاستحواذ عليها.

لم يكن هذا القرار المشيخي في مصلحة الجزائريين كونه حطّم الترابط الاجتماعي وسهل عملية نقل الملكية للمستوطنين والمرابين والمضاربين، واستفادت منه فرنسا لتحصيل الضريبة العقارية والاستحواذ على الأراضي من خلال مجموعة من الذرائع.

كان لنابليون الثالث توجه ثاني بعد التوجه الأول الذي كان الغرض منه الملكية، حيث خصص قرارا مشيخيا في 14 جويلية 1865م، فتح المجال أمام عملية التجنيس التي قيّدها بشروط، حيث جعل من الجزائريين مواطنين من الدرجة الثانية، بجعلهم فرنسيين دون التمتع بالحقوق السياسية والتوظيف في المناصب المدنية خارج الجزائر والتي في الأصل كانت محدودة وتكاد تكون ممنوعة عنهم. وتضمن القرار المشيخي خمس مواد، اعتبرت المادة الأولى الجزائري فرنسيا مع احتفاظه بانتمائه الإسلامي، ولا يمكنه التمتع بالمواطنة إلا بطلب منه وفي هذه الحالة تطبق عليه القوانين الفرنسية. وأعطى القرار المشيخي نفس الامتيازات لليهود، كما اشترط ثلاث سنوات إقامة للأجانب الأوربيين حتى يتمكنوا من الحصول على حقوق المواطنة الفرنسية مع بلوغهم سن الحادية والعشرين لطلب التجنس حيث تكون بأمرية إمبراطورية.

وقد كانت عملية التجنس سابقا تتحكم فيها قوانين 5 ديسمبر 1849م و7 فبراير 1851م التي تشترط بلوغ سن الحادية والعشرين والإقامة لعشر سنوات مع وجود ترخيص الاقامة . كما أوجد تجنيسا استثنائيا لمن لم يستوف شرط الإقامة، حيث يمكن منحها لمن استوفى الشروط السابقة مع سنة إقامة فقط لمن قدم خدمات جليلة لفرنسا، أو مستثمر أو حالة استثنائية(49 : 1865, SARTOR).

وطرأ تغير على القرارين المشيخيين في عهد الجمهورية الثالثة بعد الإطاحة بنابليون الثالث في سبتمبر 1870م، فتوقف العمل بهما ثم عدلا في 26 جويلية 1873، و28 أفريل1887، و16 فيفري 1897، وعلى سبيل المثال القرار المشيخي الصادر في 14

جويلية 1865 عدل فيما يخص الشروط القضائية للأهالي المسلمين بمرسوم 10 سبتمبر 1866، وكذلك مرسوم 29 أوت 1874م، ثم مرسوم17 أفريل 1889م(Millot Louis, 1930 :91).

مجاعة 1867 م – 1868 م وأثارها على الجزائريين:

مسّت الجزائر مجموعة من الكوارث الطبيعية خلال ستينيات القرن التاسع عشر، زادتها السياسة الاستعمارية التي كانت أشد وطأة على الجزائريين، نجم عن ذلك فقدان الجزائر لثلث سكانها، وتمثلت الكوارث في الجراد، الجفاف، الكوليرا، إضافة إلى زلزال سنة 1865م.

واجتياح الجراد للجزائر لم يكن للمرة الأولى وإنما سبق وشهدته الجزائر سنتي 1847م و 1848م، نجم عنه حركة تنقل للأعراش ومغادرتهم لموطنهم الأصلي، كما هو الحال لحميان حين نزحوا من وهران لسعيدة والبليدة(أبو القاسم سعد الله، 2007: 149).

عاود الجراد اجتياحه للجزائر سنة 1864م، وكانت بداية لمعاناة تشتد وتزيد بسبب ارتفاع الضرائب ومرابة اليهود، وجفاف سنة 1865م، حتى انعدمت مياه الشرب وعم الغلاء والغبن وبلغت الأزمة ذروتها سنتي 1867 -1868م(المزاري بن عودة، 1990 :261 – 263).

لم تتوقف معاناة الجزائريين مع الجراد حتى عاجلهم الزلزال الذي ضرب البليدة والمتيجة، إلى جانب مرض التيفوس والكوليرا، فكانت المجاعة التي اضطرت الناس إلى أكل

الأعشاب ونبش القبور وأكل مالا يحل أكله(محمد الصالح العنتري، 1974 :98).

يرجع أبو القاسم سعد الله أسباب المجاعة إلى جملة من العوامل لخصّها في نمط الزراعة التقليدي والسياسة الاستعمارية الفرنسية التي حطمت الجزائريين، وافتقاد الجزائريين لرؤوس الأموال التي يمكن أن تعوض الخسائر وتكون البديل، مع غياب ثقافة الإدخار النقدي زيادة عل انعكاسات ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864م التي اضطرتهم إلى التّخلي عن مقدراتهم من مواشي وحبوب، وقد زاد على كلّ ذلك ما لحق القبائل من إغارة على ممتلكاتها(أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية ج: 1 :149).

ذكر (أندريو *Andrieu*)وهو محام فرنسي أن نابليون الثالث كان على دراية بالمجاعة، فطلب من الحكومة العامة في الجزائر أن تتدخل لإنقاذ الجزائريين واتخاذ الإجراءات المناسبة، إلا أنها لم تتحرك وجاء تحركها متأخرا بتسعة أشهر من إعلان الغرفة الاستشارية لقسنطينة لحالة الطوارئ، التي كانت في شهر جانفي 1868م، ولم تكن الغرفة الاستشارية لوحدها تحت الضغط، فحتى الكنيسة طلبت المساعدة من الحكومة لتجاوز هذه الكارثة، والتي أدت إلى فاجعة ديمغرافية فقدت الجزائر على إثرها ثلث سكانها في حين أقرّت فرنسا بـ 300 ألف ضحية(DUPRE Auguste, 1870 :79).

تناقص عدد السكان من جراء الكارثة بشكل رهيب، فأحدث خللا في تركيبة المناطق والقبائل،

فقبيلة عكرمة الشراقة بمستغانم كان عدد الخيام بها في أكتوبر 1867م يصل 700 خيمة بتعداد يصل إلى 14 ألف نسمة، لم يبق منها إلا 300 خيمة بتعداد 6 آلاف شخص بعد شهر من ذلك. كما تناقص عدد سكان زمورة من 35 ألف نسمة إلى 21 ألف نسمة. في حين فقدت مدينة عمّي موسى نصف سكانها الذي كان عددهم 52819 نسمة، وقدر الجنرال (لاكريتال *Lakrital*) ضحايا ناحية وهران ربيع 1868 بـ 100 ألف ضحية (DUPRE Auguste ,1870 :73)

كما قدر رئيس بلدية سيدي موسى في إفادته للجنة لوهون أن ضحايا الكارثة بلغ 217812 ضحية، ولم تسلم حتى الماشية حسب إفادته وأعطى الأرقام التالية:

- الإبل 46195 رأس ما مثل نسبة 75. 33% من المجموع العام.
- البقر 276970 رأس ما مثل نسبة 75. 33% من المجموع العام.
- الأغنام 3561498 رأس ما مثل نسبة 49.23 % من المجموع العام.
- الماعز 1021245 رأس ما مثل نسبة 36.81% .
- الخيول والحمير كانت النسبة المفقودة 33.75 %. (Enquête Agricole Algérie, 1868 :5)

وجاء في افادة رئيس بلدية ذاته أنّ الجزائر بعدما كانت تصدر أصبحت تستورد، من خلال تخصيصها لمبلغ 53680167 فرنك لاستيراد المواد الاستهلاكية.

وتضاربت الأرقام المقدّمة لضحايا الكارثة من طرف الفرنسيين حيث قدّر العدد بين 300 إلى 500 ألف ضحية إلاّ أنّ جيلالي صاري قدرها بـ 820 ألف ضحية وهو ما يعادل ثلث سكان الجزائر المبينة في الجدول.

العمالة	عدد الضحايا	النسبة المئوية
الوسط	200000	% 26. 9
الشرق	220000	% 20
الغرب	400000	% 50
المجموع	820000	% 32. 3 من سكان الجزائر

آثار مجاعة 1867 على سكان الجزائر (الجيلالي صاري ، 2008 : 180).

لجنة لوهون 1868م:

لم تكن للكوارث والجوائح الطبيعية التي ضربت الجزائر، ولا للكارثة الديمغرافية التي فقدت الجزائر على إثرها 820 ألف من سكانها الأثر البالغ في تشكيل لجنة لوهون، وإنّما كانت امتدادا لتحقيق فرنسي فلاحي شمل جميع المقاطعات الفرنسية بدأ سنة 1866م، تشكلت لأجله اللجنة الفرنسية الفلاحية العليا للتحقيق، بعدما قدّم وزير الفلاحة والتّجارة والأشغال العمومية تقريرا إلى الإمبراطور نابليون الثالث، مذكرا إياه برغبته في إجراء تحقيق معمق وشامل في فرنسا حول واقع الفلاحة(Enquête Agricole T1 ,1870 : 8).

تشكلت اللجنة الفلاحية الفرنسية العليا في 28 مارس 1866م وتفرعت إلى 28 لجنة فرعية، زارت 270 قرية فلاحية موزّعة على 89 ولاية فرنسية، تطرّقت إلى 200 مسألة ونظرا للظروف التي مرّت بها الجزائر وضغط المستوطنين الذين اعتبروا أنّ الجزائر امتداد لفرنسا وأنّ جميع المناطق الفرنسية معنية بالتحقيق فلا يجب استثناء الجزائر، فقد تم استحداث لجنة للتحقيق بالجزائر أسندت رئاستها للكونت لوهون(Enquête Agricole T2 ,1870 :367).

تمثّل عمل لجنة التحقيق التي ترأسها لوهون في الجزائر في استجواب كتابي، ترد عليه جهات حددتها تعليمة وزارية بصفتها الوظيفية وليست الشخصية، إلى جانب تحقيق ميداني تقوم به اللجنة تستجوب من تراه ذا دراية بالواقع الفلاحي، كما تقف من خلاله على المعطيات الميدانية الحقيقية(شارل أندري جوليان ،2008: 742).

تظلمات ومطالب الجزائريين أمام لجنة لوهون:

تقدمت أمام لجنة لوهون أعداد معتبرة من الجزائريين، سواء عن طريق الترتيبات التي وضعتها الإدارة وهي تهدف إلى خدمتها بالدرجة الأولى وخدمة الاحتلال ممثلة في القياد والمستشارين، أو غيرهم من الجزائريين أرادوا تجاوز الإدارة الاستعمارية وملاقاة اللجنة، لتقديم رسائل تحمل تظلماتهم لها ظنّا منهم أنها تحمل طوق النجاة لهم .

اختصرت معظم المطالب إلى أمور لا تزعج الاحتلال، ارتبطت بتحسين ظروف المعيشة، والشكوى من وطأة السنة والمعيشة التي لم يروا لها مثيلا في التعاسة، طالبوا بتخفيض الضرائب على القروض وتعليق العمل بالضريبة العقارية مثلما هو موجود بفرنسا، التزود بالمياه لسقي الأراضي، إيفاد معلمين للتعليم الفلاحي، بناء القرى الفلاحية، واشتكوا من ربا اليهود الذي يصل 100% . كما طالبوا بتسهيل عملية الاقتراض، واشتكوا من ممارسات المستوطنين واستيلائهم على مواشيهم لإرغامهم على دفع الغرامات، كما شددوا على تخفيف ضرائب السنة القادمة على السكان، وطالبوا بتخفيض أتعاب القضاء، كما طالبوا بمقابر لدفن موتاهم Enquête Agricole (38: 1870,) .

تقدم سكان تلمسان الحاج أحمد بن روستن والحاج جلول البارودي مشتكين عدم التعويض على الممتلكات المصادرة لأجل المنفعة العامة، والضرائب المرتفعة التي أضحت أكثر مما كانت عليه في العهد العثماني، والمتمثلة في: الضرائب البلدية، ضريبة الكراء، ضريبة إدخال الماء للمدينة، الضريبة على النشاط الصناعي، الضريبة على السفن وحقوق المذبح والسوق. واشتكوا من ارتفاع مستحقات التقاضي والتوثيق ورسوم التسجيل، فعملية بيع مسكن توجب دفع 2% للقاضي من سعر المسكن، و7 فرنك لترجمة عقد البيع و 2.75 فرنك كحقوق للتسجيل، واشتكوا أيضا تجاوزات الشرطة ومحاضرها حيث يقدر أقلها بفرنك، كما يترتب على عدم الدفع الفوري غرامة إضافية قيمتها 7 فرنك، وإنه يوميا يسجل ما بين 58 إلى 60 محضرا.

ذكروا بأن الموتى من جراء الجائحة يتم حملهم في العربات مكدسين دون تغسيل، وتدفن بالحفرة الواحدة ثمان جثث، كما يتم التضييق على السفر للمغرب والمشرق، وفي المقابل طالب محمد المكي إرسال 4 آلاف أسرة أوربية إلى منطقة تلمسان لتعويض الوفيات(Enquête AgricoleT2,1870 :239).

طالب سكان قبيلة الغرابة بتليلات بالماء والسقي وحفر الآبار، وإلغاء الضريبة على الملح المقدرة بـ 2.5 فرنك لحمولة الحمار و5 فرنك للجمل والسماح لهم بجمع الحلفاء والخشب من الغابة، مع استغلال الفحم دون دفع التعويض المقدر بـ 5 فرنك.

بالمقابل طالب سكان قبيلة الزمالة بتليلات بمنحهم عقود الملكية الفردية التي تمكنهم من الاستفادة من القروض وتفادي سيطرة اليهود والمعاملات الربوية التي تتراوح بين 10 إلى 15%، حيث ذكر أسقف وهران أن اليهود أتوا للقضاء على العرب(الجيلالي صاري، 2008 :389).

طالبوا ببنك وتأخير إرجاع القروض المقدمة لهم، وأشاروا إلى أن قبيلة الربايح والدبايشية من الغرابة يضطرون لدفع 300 فرنك سنويا للحصول على ممرات لاختراق الأراضي المجاورة للحصول على الماء لماشيتهم.

تحدث التهامي بن العوني كسابقيه عن سكان منطقة معسكر حيث قال: الفلاحون يؤجرون الأراضي من الدومين التي كانت في السابق ملكا لهم، وطالب بمعاملتهم مثل فلاحي مستغانم وتلمسان والجزائر، مع توسيع النظام المدني الذي لا تفصله إلا 50 مترا عن المدينة (Enquête Agricole. T2 ,1870 :254).

مذكرة أعيان قسنطينة إلى لجنة لوهون:

كانت موجهة إلى لجنة لوهون من طرف محمد كريزي، عمار بن عبدالله، بولخراص بن قانة، أرادوا من خلالها الإجابة على ثلاث أسئلة تتعلق: بالضرائب، المعاناة والوفيات الكبيرة لدى الجزائريين، الإبقاء على الجزائريين تحت الأحكام الإسلامية.

ورفضوا استبدال القاضي المسلم بموظفين فرنسيين لجهلهم اللغة العربية، وأن العمل بهذا الإجراء يزيد من معاناتهم، وأن تجربة الماضي خير دليل على ذلك، لأن القاضي يبين ما يترتب على العقد للمتعاقدين، ويستحيل على الموثق الفرنسي إيصال ذلك للجزائريين،

والعمل على إلغاء القوانين الإسلامية يشكك في مصداقية الاحتلال، كما أن الإبقاء عليها لا يلحق الضرر بالمستوطنين، وليست له تداعيات سياسية، أكدّوا أن القانون المدني الإسلامي مرتبط بالعقيدة، والإبقاء عليه من طرف الفرنسيين يشجعهم للأخذ بالحضارة الفرنسية، ركزوا على طريقة اختيار القضاة والقياد، ألحوا أن تكون شبيهة باختيار الموظفين في فرنسا(Enquête Agricole T2 ,1870 :461).

طالبوا الحكومة بتوسيع التعليم للجزائريين حتى يعودوا إلى طبيعتهم السابقة قبل الاحتلال، والتي انطفأت فيهم، أقروا أن نفقات القضية الواحدة أمام المحاكم تكلف الجزائري من 200 إلى 300 فرنك، لتصل النفقات في 8 سنوات إلى 8 ملايين فرنك، وأن المحاكم الإسلامية لها عائدات في مدة مماثلة من 15 إلى 17 مليون من خلال العقود والأحكام، وبهذه النفقات التي تكلفها المحاكم فإن ثروة الجزائريين تتناقص بـ 20 مليون، وعند اللجوء إلى القضاء الفرنسي يفقدون 20 مليون أخرى، فيكون المجموع 40 مليون فألحوا على تخفيض الأتعاب والاحتكام إلى قانون 31 دبسمبر 1866م الذي يجعل القضايا المدنية والتجارية للمسلمين من اختصاص القاضي المسلم مالم تتعدى 200 فرنك(VIGNON ;1893 :470).

اشتكوا من ممارسات بعض القياد في تحصيل الضرائب، ورفضوا تكليف الأعوان الفرنسيين بتحصيلها لجهلهم بوضعية الجزائريين، مع اختيار شخصيات نزيهة لمنصب القايد، تراعي معاناة الجزائريين بسبب ارتباطهم بالعمل اليدوي، وعدم معرفتهم للصناعة، وعدم التوفير والادخار والتبذير في استقبال الضيوف إضافة إلى الجفاف.

وذكروا أن عدد الجزائريين في تراجع مستمر، فحسب إحصاء 1865م تم تسجيل 2 مليون بعدما كان سنة 1853م ثلاثة ملايين بتراجع قدر بالثلث، وأشاروا إلى أن الجزائر فقدت 200 ألف نسمة سنة 1867م دون تدخل أي جهة لإنقاذهم. والملاحظ أن تعداد سكان الجزائر حسب الإحصاء الفرنسي لم يكن دوما دقيقا لغياب الحالة المدنية، حتى وإن وجد فهو غير شامل لخصوصية المجتمع الذي لا يصرح بدقة لاعتبارات اجتماعية وضريبية، والأرقام المعطاة فرنسيا تثبت الفاجعة حيث كان سنة 1861م بتعداد 2732851 نسمة وسنة 1866م وصل 2680024 نسمة وسنة 1872م سجل 2125052 نسمة وهي دلالة على تناقص التعداد، مع العلم أنه مع مرور الوقت تزداد السيطرة ويتم إدخال عناصر جديدة في الإحصائيات المعطاة رغم ذلك هناك تراجع في العدد(MERCIER ,1891 : 136).

وبينوا أن الجزائريين يدفعون ضريبة العشور منذ 30 سنة، وضريبة الزكاة منذ 15 سنة وضرائب فرنسية أخرى، وهي في تزايد مستمر من حيث القيمة دون مراعاة لتزايد أو تراجع في مداخيل الجزائريين. وقارنوها بمثيلتها في فرنسا التي تبقى ثابتة على مدار 10 سنوات، ثم يعاد النظر فيها بعد تغير الثروة زيادة أو نقصانا. وأنه لا يوجد شعب في العالم يدفع ضريبة مزدوجة بحكم عقيدتين، حتى اليهود تحت السلطة الإسلامية لم يدفعوها، وإنما يكتفون بدفع الجزية وإن اسلموا تسقط عنهم، ولم يدفعوا قط زكاةً ولا عشوراً.

انتقدوا وضعية الجزائريين التي تزداد تعاسة من جراء الضريبة المزدوجة، في حين يتم التحجج بأن ضرائب الفرنسيين أكثر من الجزائريين، ورأوا ارتفاع قيمة الضرائب الفرنسية نتيجة طبيعة بحكم

مداخيل الفرنسيين، لأن أغنياء الجزائر هم فقراء بالنسبة للفرنسيين، فرغم امتلاك الجزائريين لمساحات أكبر من المستوطنين لكن أراضيهم لا قيمة لها، لأن أخصب الأراضي هي ملك للمستوطنين، ومردود أراضي الجزائريين قليل، زيادة على دفعهم للضرائب والعشور، وهناك من يدفع الإيجار والعشور وضرائب أخرى.

أشاروا إلى ارتفاع قيمة إيجار أراضي الدومين وأراضي العزل، أما أراضي العرش فإن الإنتاج يكفي المعاش فقط، طالبوا في نهاية المذكرة:

- بإسناد المناصب خاصة الإدارية للأكفاء،
- إعطاء أراضي العزل للأغنياء الشرفاء، إلغاء الكراء بالمزاد،
- توحيد الضرائب في ضريبة واحدة، توحيد الأعباء بين الجزائريين والمستوطنين .
- فتح المدارس العربية الفرنسية.
- توفير المياه للسقي وبناء السدود.
- شق الطرق وتوفير المواصلات وإصلاح الموجودة.
- عدم السماح ببيع الأراضي التي يتم تمليكها للجزائريين.

وأشاروا إلى عدم انتفاع المسلمين من أموال الزكاة والتي هي فريضة تراعي مصلحة المجتمع بالدرجة الأولى، من خلال التكافل والتضامن ودفع الفقر والحسد، وعدم تكديس الأموال، كما تراعي أوجه صرفها وعلى من تجب وعلى من تسقط، كما أن السلطة الإسلامية لا تستطيع استحداث فرائض جديدة وتكليف المسلم فوق ما حددته الشريعة الاسلامية، فقد جاء في كتاب الله تعالى: "إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ"(سورة التوبة، آ: 60).

لجنة راندون 1869م:

استكمالا لسياسة نابليون الثالث تجاه الجزائر والترتيبات الموضوعة اقترح وزير الحربية الماريشال نيال (*Niel*) في 5 ماي 1869م، مستندا على المادة: 27 من دستور 1852م والتي تخول لمجلس الشيوخ إدخال تغييرات على قانون الجزائر، وتكملة للقرارين المشيخيين 1863 و1865م المتعلقين بالملكية والتجنس، تشكيل لجنة لتراجع أهم القضايا الأساسية التي تمس قانون الجزائر، مع أخذها بعين الاعتبار ما طرحه المستوطنون أمام اللجنة الفلاحية ومصالح الأهالي، وما جاء في رسالة الإمبراطور الموجهة إلى راندون في 20 جوان 1865م (Commission D'Etude Des Questions Algériennes, 1891 :324)

تمثلت القضايا التي وجب على اللجنة معالجتها هي التقسيم الاداري للجزائر، وتنظيم وتوزيع صلاحيات الإدارة، والتنظيم القضائي، وممارسة الحقوق السياسية، وتشكيل لجنة المحلفين، التحاق الجزائريين بالجيش البري والبحري، تداعيات الزواج المختلط من خلال التجنيس، وشروط تشكل الملكية الفردية، تطبيق القوانين الفرنسية بالجزائر.

شملت عضوية اللجنة:

- ✓ الماريشال راندون حاكم عام سابق بالجزائر وهو من ترأسها.
- ✓ (بيهك *Behic*)سيناتور ووزير سابق والمدير العام للبريد الإمبراطوري.
- ✓ (فرديناند باروت *ferdenon Parrot*)مالك بالجزائر .
- ✓ (ألارد *Allerd*)جنرال ورئيس فرقة بالبحرية.
- ✓ -(شومبلان *Champallon*)مستشار دولة بوزارة البحرية.

- ✓ (كاستمبيد *kastampid*)مستشار بمحكمة الاستئناف وهو من ترأس لجنة 1866م الخاصة بمراجعة وتنظيم المحاكم الإسلامية وسميت اللجنة باسمه، والتي تشكلت بعد مجيء نابليون الثالث إلى الجزائر وصدر عن أشغالها مرسوم 13 ديسمبر 1866م، ضمت مجموعة من الجزائريين منهم المكي بن باديس، حمزة بن رحال، حسن بن بريهمات (أبو القاسم سعد الله، 19 : 367 -369).
- ✓ (بولان تلابو *Poland Talapo*)رئيس شركة السكك الحديدية الجزائرية الذي ينتمي إلى المؤسسة الجزائرية العامة.
- ✓ (ديسفو *Dessifo*)جنرال ونائب حاكم عام سابق.
- ✓ -(غريسلي *Gresly*)رئيس المكتب السياسي للشؤون العربية بالحكومة العامة.
- ✓ -(تاسان *Tassan*)مدير المصالح الجزائرية بوزارة الحربية (Commission D'Etude Des Questions Algériennes, 1891 :325).

أكدت الحكومة على لجنة راندون اعتماد ما قدمته لجنة لوهون، إلا أن اللجنة لم تستعن بالعمل المنجز من لجنة لوهون، في المقابل لم نسجل وجود أي شخصية جزائرية ضمن تركيبة اللجنة للدفاع عن حقوقهم، وهذا ما ينافي سياسة المملكة العربية التي كان يروج لها نابليون الثالث، ومن جهة ثانية يوجد من الجزائريين من له القدرة على التمثيل سواء من المقربين للإدارة الفرنسية أو المعتدلين، مع العلم كما أسلفنا أنّ لجنة كاستمبيد استعانت بهم.

ردود حسن بن بريهمات والمكي بن باديس وأحمد ولد القاضي على لجنة راندون:

يعتبر الثلاثة من أبرز الشخصيات الجزائرية التي أدت دورا بارزا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كل حسب انتمائه الجغرافي في الجزائر.

مثل بن بريهمات منطقة الجزائر أما ولد القاضي فمثل وهران، ومثل المكي بن باديس منطقة قسنطينة، ولد بن بريهمات سنة 1821م بالعاصمة من أصول أندلسية، انتقلت أسرته بين المغرب وتونس ثم استقرت بالجزائر، مر بالمدرسة الفرنسية منذ 1836م، تولى القضاء سنة 1853 في البليدة، قام بترجمة القانون الذي أصدره نابليون سنة 1859م رفقة مجموعة أخرى، كما عين مديرا لمدرسة الجزائر سنة 1855 وكان عضوا في المجلس العام للجزائر سنة 1865م توفي سنة 1883م(عبد المجيد بن نعمية، 2007 : 112 – 115).

أما المكي بن باديس فكان نائبا للشيخ الشاذلي ثم خلفه حيث عين قاضيا للشؤون الإسلامية سنة 1851م، كما كان محلفا ومستشارا في المجلس العام وعضوا في المجلس البلدي لقسنطينة إلى غاية1881م، وعين مندوبا عن الجزائر المستعمرة في سنوات: 1855 1867 – 1878م، وترأس اللجنة الثقافية لعمالة قسنطينة وكان عضوا في مجلس التعليم العمومي، قلّده نابليون الثالث وسام الشرف سنة 1864م(GOUVIONS(Marthe et Edmonde) ,1920 :61-62) .

كان تدخلهم للإجابة عن الأسئلة التي وجهتها إليهم لجنة راندون في 22 ديسمبر 1868م:

- هل كان بالإمكان تجنب الخسائر جراء المجاعة لو كانت الحراثة جيدة مع نوعية البذور، ووجود مطامير التخزين، وتقليد الجزائريين للمستوطنين؟
- هل يمارس القياد والشيوخ تعسفا في تقسيم الأرض للحراثة بين الفلاحين مع احتفاظهم بالأراضي الجيدة؟
- هل كان من الأنفع استقلال كل فرد بملكيته، مع وجود هامش للحرية له في كيفية الانتفاع بها واستغلالها لمنفعة الأسرة؟

- هل يفضل الجزائريون توحيد الضرائب المتمثلة في الزكاة والحكور والعشور بضريبة واحدة، تكون محسوبة على أساس معدل السنوات؟
- هل الترتيبات الخاصة بإقامة البلديات واضحة لدى الجزائريين؟ وهل المكاتب العربية تقدم خدمات آم أنها تمارس التعسف؟
- هل الجزائريون لهم دراية بالعلوم الفلاحية ؟ وهل لهم الثقة في نابليون الثالث وانه يسعى إلى خدمتهم ؟(يحي بوعزيز ، 2009 : 493).

نلاحظ من خلال الأسئلة أنها أرادت إلقاء اللائمة على الفلاح الجزائري وطريقته البدائية، وتريد تكريس تبعية الجزائري للمستوطن، كما تلقي اللوم على الزعامات الجزائرية في حين أنهم يعملون وفق توجهات السلطة الاستعمارية، وتعمل على تكريس الملكية الفردية وتفكيك الأعراش.

نفى المتدخلون تأويلات اللجنة لأسباب المجاعة، ذكروا أن الطريقة المتبعة تناسب عامة الجزائريين، أما عملية التخزين بالمطامير فترجع بالنفع على أصحابها دون العامة.

أرجعوا نفاذ مدخرات الجزائريين من الحبوب إلى تآكلها بسبب نسب القروض التي تصل إلى 60%، أرجعوا المجاعة إلى ما مس الجزائر من كوارث، مثل الجراد والبرد وشح الإمطار، وحسبهم أن هذه الكوارث لو مست الزراعة المتقنة لأفسدتها، وإن الكارثة مست كل من تونس والمغرب، وأن وطأتها تخف بالقرب من الساحل.

رأوا استحالة معاشرة الجزائريين للأوربيين لما ألفه الجزائريون وطبعهم، والذي قد يحصل مستقبلا مع الجيل الذي مر بالمدرسة وانتقل إلى فرنسا وولج المدارس التقنية والحربية.

أجابوا ردا على السؤال الثاني بأن الحرث تقوم به الأسرة مجتمعة دون الفرد وهو مشاع، أما التجاوزات من طرف القياد والشيوخ فهي قليلة.

لم يوافقوا على تقسيم الأرض حسب الأسر، ولا على استقلال الولد عن أبيه في استغلال الأرض، ولا الزوجة عن زوجها لما يلحقه من ضرر بتشتيت الأسرة، لم يمانعوا أن يكون التقسيم بين أبناء العم دون أن تنتقل الأرض إلى الأجانب. طالبوا أن تبقى أراضي العرش موحدة بين أبناء العرش الواحد. ولم يرضوا بتوحيد الضريبة في كامل القطر، واستثنوا المناطق المدنية مع مراعاة التحولات التي كانت في السنيين الثلاثة الأخيرة، على عكس المناطق العسكرية التي يجب أن تبقى الضريبة كما كانت عليه(يحي بوعزيز، 2009 : 497).

أكّدوا أن التنظيم البلدي استوعبه الخاصة دون العامة، ولم تحصل منه المنفعة للجزائريين لإهمالهم من طرف رئيس البلدية والمجلس، وأن البلدية تركز على المستوطنين، رغم أن مداخيل البلدية مصدرها الجزائريين .طالبوا أن يكون إلى جانب رئيس البلدية نائب مسلم كما اثنوا على المكاتب العربية، رفضوا التصريحات التي أدلى بها المستوطنون والتي مست الشريعة الإسلامية، حيث طلب المستوطنون أن تتجاوز فرنسا معاهدة 1830م في احترام الشريعة الإسلامية.

نلاحظ من خلال ممارسة الإدارة الاستعمارية، أنه لم يتم الالتزام بما جاء في وثيقة الاستسلام لا من حيث ما تم التعهد به للداي ولا لأتباعه، من خلال المصادرة التي مست ممتلكاته وممتلكات البايات إلى جانب ترحيل الجنود، ولم تحترم ما تعهدت به للجزائريين

فيكفي أن نستدل بالسياسة الفرنسية تجاه المؤسسات الدينية(أبو القاسم سعد الله، 2007: 79 – 88).

خاتمة:

أكّد المجتمع الجزائري أثناء الفترة المدروسة على طبيعته المقاومة، حيث بقيت فكرة الرفض للأجنبي متيقظة متقدة في الأذهان والقلوب، فتعددت المواقف وتعدد أصحابها، وكانت رافضة للمساس بالثوابت والشخصية، من خلال مواقف المكي بن باديس المدافع عن القضاء الإسلامي، كما وجدت في من شملتهم الدراسة من يريد الانتفاع من الحضارة الأوربية دون تجاوز الثوابت الجزائرية، وقد وجدت من بين من تقلد الوظائف الحكومية القضائية من هو مدافع عن القضاء الإسلامي ويريد الحفاظ على حقوق وممتلكات الجزائريين، كما وجدت فئة مرت بالمدارس الفرنسية قد تأثرت بالمدرسة والحضارة الفرنسية، تسعى لانتفاع الجزائريين من مبادئ الثورة الفرنسية دون إلغاء التواجد الفرنسي، لأن فكرة استعادة السيادة والاستقلال لم تكن مطروحة. في المقابل سجلت إجحافا وظلما ولامبالاة في التكفل بالجزائريين وإن وجد فهو من منظور استعماري، يهتم بمصلحة المستوطن بالدرجة الأولى.

قائمة المصادر والمراجع:

1 -جوليان، شارل أندي، (2008)، **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: المعهد العالي للترجمة، ط:1، الجزائر؛ دار الأمة.

2 -سعد الله، أبو القاسم، (2007)، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج: 1، الجزائر، دار البصائر.

3 -صاري، الجيلالي، (2008)، **الكارثة الديمغرافية 1867 -1868**، تر: عمر المعراجي، الجزائر، الشركة الوطنية للنشر والإشهار.

5 -المزاري، أغا بن عودة، (1990)، **طلوع سعد السّعود في أخبار وهران والجزائر واسبانيا وفرنسا**، تحقيق ودراسة: يحي بوعزيز، ط:1، لبنان؛ دار الغرب الإسلامي.

6 -بن نعمية، عبد المجيد، بن معمر محمد، وآخرون(2007)، **موسوعة أعلام الجزائر 1830 -1954**، الجزائر؛ المركز الوطني للدراسات في الحركة الوطنية والثورة.

7- ***Commission D'Etude Des Questions Algériennes***.(1891). Paris :Imprimerie De Senat.

8- ***Constitution De La Propriété En Algérie Les Territoires Occupes Par Les Arabes Senatus*** - Consulte 22 Avril 1863 .(1863). Paris : Imprimerie Imperial.

9- DE LANESSAN Jean Louis. (1886) ***L'Expansion Coloniale***, Paris : Imprimerie Générale.

10- DUPRE Auguste ,(1870).***Lettre Sur l'Algérie*** .Bordeau x : Imprimerie G Gounouilhou .

11- ***Enquête Agricole Algérie***.(1868). Paris :Imprimerie Impérial.

Enquête Agricole t1.(1870). Paris :Imprimerie Impérial.

12- ***Enquête Agricole T2***.(1870). Paris :Imprimerie Impérial.

13- MERCIER Ernest .(1891) ***La Propriété Foncière Chez Les Musulmans D'Algérie*** . Paris : Ernest Leroux Editeur.

14- SARTOR J .E. (1865) . ***De La Naturalisation En Algérie Senatus Consulte 5 /07/1865*** , Paris :Frères Libraire .

15- ***Statistique Et Document Relatif Au Senatus – Consulte Sur La Propriété Arabe***.(1863). Paris : Imprimerie Imperial.

16- WARNIER Auguste (.1865). ***L'Algérie Devant L'empereur***. Paris :Imprimerie Challamelaine.